

لفضحه جرائم العناصر الانفصالية

المشتراك «الحاكم» في الصالع يقود انقلاباً أسود ضد مدير المديرية



محمد علي سعد

من رئيس الوحدة الادارية (المحافظ ومدير عام المديرية) حيث تنص المادة (٢٠١) الفقرة (٣) من اللائحة التنفيذية على الآتي: اذ لم يكن الرد القديم من رئيس الوحدة الادارية كافياً بليغ احكام القرارات السابقة اعتبر الموضوع معلقاً وانتقل الى دائرة الموضوع التالي في جدول الاعمال .).

وتشتمل اجراءات الادارة الادارية (المحافظ والمجلس المحلي) على معايير اخلاقية طبقاً لبياناتهم وفق قانون السلطة المحلية.

اعتبرت وزارة الادارة المحلية قرار المجلس المحلي بمدينة الصالع بسحب الثقة عن مدير المديرية رئيس مجلس المحافظة مخالف لقانون السلطة المحلية جملة وتفصيلاً

وتضمنت مذكرة وجهتها الوزارة الى محافظ الصالع بتأريخ (٢٠١٠/٣/٦) بعدم قانونية قرار سحب الثقة عن مدير مديرية الصالع «أمين قراصنة» لكون القرار خالف الاجراءات المنصوص عليها لسحب الثقة وكذلك تجاوز كافة المراحل المحددة للوصول الى قرار سحب الثقة معتبرة أن القرار باطل . وعلى اعضاء المجالس المحلية

الالتزام بمسئوليياتهم وفق قانون السلطة المحلية

«الميثاق» - محمد ظاهر

الادارة المحلية : إجراءات سحب الثقة عن مدير الصالع باطلة.

مذكرة المحافظ

المحافظ يدور وجهه مذكرة الى

الجليس المحلي بمديرية الصالع بتاريخ

٢١/٢/٢٠١٠ تضمنت: تم إحالة

موضوع سحب الثقة من مدير عام

المديرية الى الشؤون القانونية لإداء

الرأي القانوني حول قانونية الطلبات

وكأن الرد بعدم قانونية يليكم كونه

مخالفاً لاحكام قانون السلطة المحلية

(رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠) وذلك بتهمة العمل

بموجب قانون الشؤون القانونية حول

الموضوع وعدم صحة الطلبات قانوناً

هذه المخالفات التي تتصومون بها

استقررت من قبل اعضاء مجلس

حث عقد مجلس اجتماعاً بحضور مدير

المديرية اقتراضاً لبيانات

القانونية ونماذجه موضع وضياع

على جدول الاعمال وهو ما يعتبر

انتهاء قضية سحب الثقة

إلا ان اعضاء المجالس المحلي بمديرية

الصالع عقدوا اجتماعاً استثنائياً

بتاريخ (٢٠١٠/٣/٥) وقرر سحب

الثقة من مدير عام المديرية امن

قراراته غياباً واعتراضه وضياعاً

تعتبر اجراءات بطاله فاتحة

الخلافات

الشهادة

الشهادة